الأسماء والأحكام

بين تجاوز الغلاة، وتساهل المميعة، و وسطية أهل السنة و الجماعة

أيوب أبو العباس

غفر الله له وسامحه

الأسماء والأحكام

بين تجاوز الغلاة، وتساهل المميعة، و وسطية أهل السنة و الجماعة

أيوب أبو العباس

غفر الله له وسامحه

فهرس المحتـــوى

- حد الغلو عند (السبئية، الرافضة، الخوارج المكفرين للصحابة)
- عقائد الرافضة
- حكم الرافضة؟
- حد الغلو عند الخوارج (المحكمة الأولى ـ الأزارقة)
- تلازم ظهور الروافض و الخوارج
- صفات الروافض
- صفات الخوارج
- الفرق بين الخوارج و الروافض
- غلاة التكفير الغير مكفرين للصحابة
- التلازم بين غلاة التكفير و غلاة التبديع
- أوجه التشابه بين غلاة التبديع و التكفير
- سبب الغلو عند هؤلاء الغلاة
- خطر تقديس (قول، شخص، نسبة، اجتهاد)
- حكم اعتقاد وحصر الحق في معين ؟

• سمات وصفات أهل الإفراط، الغلاة المتجاوزون

• منهجية أهل السنة و الجماعة (بين الإستدلال و الفهم)

- لا يكفي الدليل فقط، لابد من الفهم
- الأمر بالإجتماع على الكتاب و السنة ونبذ الفرقة

- سند عقيدة السلف إلى الصحابة مباشرة

- وسطية أهل السنة و الجماعة بين (التساهل و التجاوز)

- الزيادة في بيان بطلان قاعدة نتجمع فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه
- وسطية أهل السنة و الجماعة بين (المرجئة، والأشاعرة، والجهمية)
- فعل المأمور وترك المحضور بين أهل السنة، والمرجئة، الأشاعرة، الجهمية
- وسطية أهل السنة و الجماعة بين (الرافضة و الخوارج المكفرين للصحابة)
- عقيدة أهل السنة و الجماعة في الصحابة رضي الله عنهم جميعاً
- علي و معاوية و أصحاب الجمل بين (أهل السنة، و الرافضة، و الخوارج)
- وسطية أهل السنة و الجماعة في أهل البيت بين (الرافضة، و النواصب)
- وسطية أهل السنة و الجماعة في مرتكب الكبيرة بين (المرجئة، و الخوارج)
- وسطية أهل السنة و الجماعة بين (غلاة التبديع، وغلاة التكفير)
- منهجية أهل السنة و الجماعة في التبديع
- ضوابط التبديع عند أهل السنة و الجماعة
- مراتب التكفير عند أهل السنة و الجماعة
- منهجية أهل السنة و الجماعة في التكفير
- ضوابط التكفير عند أهل السنة و الجماعة
- أهل السنة و الجماعة لا يقدسون (قول، أو شخص، نسبة، كلام، اجتهاد)
- أهل السنة و الجماعة لا يدعون لتقليد معين في كل شيئ

مقدمة

....

- الحمد لله رب العالمين وصل الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجميع ثم أما بعد: فلا يخفى على شريف علم معين أهمية **ضبط مسائل الأسماء و الأحكام، التي هي من التقعيد للولاء و البراء** الذي هو أصل عقدي ثابت قد أتت النصوص المستفيضة بذكره وبيانه و الحث عليه، حيث قال ربنا في محكم التنزيل: لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ.[1]

---

[1] المجادلة الأية 22

فتضمنت الآية مفهوم **الولاء و البراء** بشكل كامل، و تضمنت الأجر الدنيوي من النصرة و التأييد و تضمنت الأجر الأُخروي من الجزاء بالجنة وفضلها، و أهم الأمور نسبة أصحاب هذه العقيدة لحزب الله المفلح، ولازال البعض للأسف يفهم مفهوم **الولاء والبراء** على شكل تحزب شامل، كان متجسداً في قول، أو شخص، أو نسبة، أو كلام، أو حتى اجتهاد جعله أصلا في الدين، أو حصر اعتقاد الحق في معين، وهذا لا شك يخالف الشرع من كل الوجوه، ولا يعلم من يرى هذه الرؤية أنه بين أحكام أقلها العصبية / الحزبية و أكثرها الكفر الصريح، وللأسف كثير من المتحمسين في الباب قد يقع في مثل هذه المخالفات بحسن ظن أو باطلاع يسير أو بغلبة الظن أو بالهوى أو بتعمد وكِبر، والله أعلم بالمقاصد، ولكل حُكمه في الباب، لذلك وجب على كل متعلم أن يعتني بهذه المسائل و الحذر من الأخرى، حتى لا يوقعه افراطه في الحماس أو العاطفة، فيرى الباطل حقاً و الحق باطلاً فيقع في المحادير التي سميناها في البداية، ولذلك اعتنى العلماء بضبط هذه المسائل اعتناءاً تاماً، لا من باب بيان **المنهج المعتدل**، ولا من جهة التحذير من مناهج

الإفراط أو التفريط فيه، وهذا كان حقا ولزاماً على طلبة العلم ككل، وحتى يُعلم أن هذا الذي كتبته هو ما أدين الله به، وما أتعبد به لله ، وما أدعوا له بين إخوتي من الدعاة ومن يسألني من الإخوة و المقربين، أجيبهم بهذا الذي أعتقد، و هو الذي مكتوب في هذه الرسالة، وقد أحببت الإفصاح عن شيئ في هذه الأوراق الأولة و الله شاهد عليه، ثم من يقرؤه ووصل لهذه الأوراق يعلم الغاية من هذا، و الغاية في أمرين :

1- بيان منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب وهم وسط بين الغلاة

2- بيان الأمر لمن خاصمني ممن كان من المقربين مني لدرجة كبيرة جداً ولا حول ولاقوة إلا بالله، ونصب العداء معي والعياذ بالله، وأنا أقول وأشهد الله و ملائكته أنه صنع ما صنع معي ليس لغاية الدين، بل هو يوافقني في الأحكام **بيني وبينه** في الخاص، لكن لما يأتي **للعام** يتعمد المخالفة لا للدين وإنما **لمعين ثالث** كان بيني وبينه قرابة فأنهيتها معه بطريقة تليق بمقامه، فأدخله من تركناه كطرف ثالث ونصب العداء الخفي معي حتى يتقرب ممن انتهينا معه ولا يساوي شيئ، فما وجد ما

يمسكني به إلا أنه دخل من هذه القضية، ووالله الذي لارب سواه لو **كان الأمر معه دين فقط** لما ضرني في شيئ، ولكن المؤلم في هذا أنه جعل **الدين قنطرة للوصول للدنيا** التي تجسد عنده في المعين الذي تركناه وتعمدنا تركه، وكل الناس تستشعر المتغير الذي تغير لأجل مأرب دنيوية، بل أسوء الأمور أنه إذا أراد مراسلتي راسلني بشيئ كان سرا بيني وبين من نبذناه حتى يرسل رسالة مبطنة أنني أعلم عنك كذا وكذا من الأمور الشخصية التي لا يظر بيانها وليس فيها عيب ولا حرام إلا أنها خاصة، وأنا و الله ما ضرني هذا، ولكن بين ليلة وضحاها أصبح قاضي ضد من يعرفه زمان و لم يسمع منه، وفوق هذا هو محامي على شخص لا يعرف حقيقته، ولكن **المسألة مسألة وقت**، و الوقت كفيل بوضوح الجميع للجميع، وأفضل ما في الأمر في الدنيا أن الأيام بيننا وسنلتقي يوما، و **أما في الأخرة** فالأمر كفيل بأن **تنصيب العداء من هذا لم يكن لله** و إنما هو للتزلق للمعين الذي نعلم عنه ما يفتح عليه النار ونسكتُ لأنه لم يكن مهما قط عند بشر ، وربك يحاسب الناس يوم القيامة بما يعلم عنهم وهو أعدل العادلين.

فأسأل الله أن يتقبل مني ويقبلني عنده، وينفع بي ويرزقني الإخلاص في القول والعمل، ويكتب الأجرة للجميع معي، وأن ينفع الأمة بهذا الذي كتبته، **ومن وجد لي خطأ في التقعيد أو شيئ خالفت فيه الحق فاليراسلني، حتى أحدفه وجزاكم الله خيراً.**

كتبه أخوكم أيوب أبو العبـــــاس

غفـــر الله له وسامحه على تقصيـــــره

حسابي فايسبوك : https://cutt.us/ItiVT
قناتي تيليجرام : https://t.me/Atabatasl1
رسائلي و كتبي: https://cutt.us/QHHrl

منهج التفريط (التساهل و التمييع)

- إن منهج **التفريط** الذي يُبنى على التنازل في الباب، والتساهل فيه، بل وجعل الحق عاماً في أمور قد بينها الشرع كل البيان، بل حدها وجعل لها مقداراً شاملا كاملا لا زيادة فيه ولا نقصان، ولذلك تجد أن الناس تتفاوت في هذا الغلو من الأعلى إلى الأذنى، فسقفهم **العلمانية و اللبرالية** وهؤلاء سأدندن حولهم في الأوراق القادمة وحكمهم معلوم، لكن نتطرق لما دونهم ممن هم محسوبون على الإسلام، لكن لهم قواعد غريبة عجيبة منها قاعدة :

" نتعاون فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه "

وهذا الإطلاق خطأ من جهة التعميم، وزاد الأتباع تعميمه بشكل مفرط حتى صار من يتبنى هذه القاعدة، يقبل في حزبه كل فرد مهما كان توجهه تحت القاعدة المعلومة، فتجد الحزب فيه:

الصوفي و القبوري و المعتزلي و الرافضي، بل حتى النصراني وغيرهم ...

لأن الجمع عندهم مبني على الحزب، لا على الشرع، ولو أن الوقت يُسعف لأخذنا شيئاً من التأصيل لبيان الخطأ في القاعدة بشكل مستفيظ و لَعلم الناس خطورتها، لذلك أكتفي ببعض الأمثلة العامة في الباب وجوابها يوضح خطورته:

نجتمع فيما اتفقنا فيه:

مع الخوارج لأجل أنهم يترضون على ابي بكر وعمر، ويعظمون القرآن، و هم أعبد الناس، وأهل شجاعة و إقدام.

أم نعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه معهم:

من تكفير علي وعثمان، و يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، ويكفرون بدون مكفر، ويرون الخروج بدون ضوابط وهكذا ...

نجتمع فيما اتفقنا فيه:

مع المرجئة لأجل أنهم لا يتكلمون في الصحابة، و **بعضهم** لا يتكلمون في الصفات ولا يقولون بخلق القرآن وغيرها ...

أم نعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه معهم: من أن العمل لا يدخل مسمى الإيمان، وأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وأهله فيه سواء، وإيمان جبريل كإيماني الذي ركب المعاصي كلاهما سيان وهكذا ...

قلت : فهذه أمثلة واضحة على فساد هذه القاعدة بشكل كامل، إذ أنه لا جمع إلا فيما هو أصل ثابت ولا عذر في افتراق إلا فيما فيه الخلاف سائغ، وهذا هو المُقدر.

منهج الإفراط (الغلو و التجاوز)

- إن منهج **الإفراط** الذي يُبنى على التجاوز في الباب، والتشدد فيه، بل وجعل الحق يتجسد إما في (كلام أو معين أو نسبة أو حكم) في أمور قد بينها الشرع كل البيان، بل حدها وجعل لها مقداراً شاملا كاملاً لا زيادة فيه ولا نقصان، ولذلك تجد أن الناس تتفاوت في الغلو من الأعلى إلى الأدنى، وقد يأتون بقواعد بطلان اطلاقها واضح لكل عاقل، أما السقف فهم **كالرافضة** الذين يكفرون أمهات المؤمنين و الصحابة رضي الله عنهم جميعاً، و **كالخوارج** الذين يكفرون بإرتكاب الكبيرة ومطلق الذنوب، وكبعض من له هذه النزعة من **تكفير المجتمعات و الأفراد جملة، أو له غلو في باب الأسماء و الأحكام كغلاة التبديع، و متعصبة التكفير** بل منهم من يتعصب للتقليد في **التبديع أو التكفير** ظنا منه أن هذا لا يقبل النقاش، بل منهم من يجعل بعض الأحكام عامة يطلقها كالوحي، فمن خالفه فيها رماه و ألحقه بنفس الحكم الذي رماه، ومنهم من يستند لفهمه لقواعد بينها

العلماء بيانا تاما، و تكلف لفهمها وحده فهمًا يليق بما هو عليه من الغلو، أو تخدمه خدمة تامة من كل الجوانب، كقاعدة:

" من لم يكفر الكافر فهو كافر - من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع "

ويعممها تعميماً كاملاً في اطلاقاته والعياذ بالله، بل منهم من لا يبالي بالإطلاقات كانت من جهة:

العام أو الخاص - الإطلاق أو الإلصاق - النوع أو العين

بل يسخر من بعض القواعد و الضوابط في الباب:

" ليس كل من وقع في الكفر أو البدعة وقع الحكم عليه "

بل يسخر من بعض من يدعوا لتطبيق هذه القواعد المتفق على صحتها وقد يرميه ببعض الأحكام حتى يُغطي أويمسح هذا التسرع بحال من الأحوال، أو ذريعة من الذرائع العاطفية **الغيرة على العقيدة** أو الترفع باتباع **الأثر** أو زعم المظلومية وهكذا ...

ولذلك تجد من يتبنى طرح الغلو و التجاوز كما أسلفت في الأوراق السابقة حكمه بين [العصبية / الحزبية أو الكفر الصريح] وذلك بحسب مقدار الغلو و التجاوز، وقد بين هذا الحد العلماء وشددوا فيه

أشد التشدد لعِظم الحكم فيه، ولخطر التجاوز فيه من كل الجهات، وسأذكر النقولات في الباب في الأوراق القادمة.

التأصيل لبيان أقسام أهل التفريط وحكم كل قسم

- أما منهج **التمييع** و **التساهل** فهذا لا شك أنه يُهلهل الإسلام من الداخل والخارج، بل يبث بذرة اللين في غير موضع اللين، وهذا على دربين:
  - **الأول:** أنشأ جيلا من المتسامحين في قواطع الشريعة، بل فرطوا فيها أشد التفريط مع انهزامية تامة وتنازل رهيب عجيب لمصادر الشريعة، لذلك تجد سقف القوم هم العلمانية و اللبرالية وهؤلاء لا يدخلون في دائرة الإسلام من الأساس، لأنهم انفلتوا من الأصل، بل تجد طرحهم كله يصبوا نحوا الحرية بجميع صورها الغير مقبولة، كحرية التشريع من دون الله، وحرية المعتقد، وحرية العبادة، والمساواة في الميراث، و المساواة بين الجنسين، وحق الإجهاض، حق المثلية، حق اختيار أو تقرير الجنس ولو أن الفرد هو ذكر أو انثى، من حقه ان يختار أن يكون أنثى وهو في الأصل ذكر، ومن

حقه أن يقرر أن يكون ذكر ولو هو في الأصل أنثى، وغيرها من صور تشريع الإنحلال ...

وهؤلاء أوصلهم تمييعهم هذا للكفر الصريح البواح في الباب،

سُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ما قول فضيلتكم في الدعوة إلى الفكر الليبرالي في البلاد الإسلامية. وهو الفكر الذي يدعو إلى الحرية التي لا ضابط لها إلا القانون الوضعي، فيساوي بين المسلم والكافر بدعوى التعددية ، ويجعل لكل فرد حريته الشخصية التي لا تخضع لقيود الشريعة كما زعموا، ويحاد بعض الأحكام الشرعية التي تناقضه؛ كالأحكام المتعلقة بالمرأة، أو بالعلاقة مع الكفار ، أو بإنكار المنكر ، أو أحكام الجهاد.. الخ الأحكام التي يرى فيها مناقضة لليبرالية . وهل يجوز للمسلم أن يقول : **(أنا مسلم ليبرالي)** . وما نصيحتكم له ولأمثاله؟

فأجاب بقوله : المسلم هو المسلم لله بالتوحيد، المنقاد له بالطاعة، المتبرئ من الشرك وأهله، فالذي يريد الحرية التي لا ضابط لها إلا القانون

الوضعي : هذا متمرد على شرع الله ، يريد حكم الجاهلية وحكم الطاغوت ، فلا يكون مسلماً.

والذي ينكر ما علم من الدين بالضرورة ، من الفرق بين المسلم والكافر، ويريد الحرية التي لا تخضع لقيود الشريعة ، وينكر الأحكام الشرعية من الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومشروعية الجهاد في سبيل الله: هذا قد ارتكب عدة نواقض من نواقض الإسلام، نسأل الله العافية، والذي يقول:

" **إنه مسلم ليبرالي** " : متناقض إذا أريد بالليبرالية ما ذُكر ، فعليه أن يتوب إلى الله من هذه الأفكار ليكون مسلماً حقا " انتهى بكلامه.[2]

قلت: وهؤلاء ليس الموضع مناسباً لبيان حالهم من جميع الجهات، إلا أنني أحببت بيان **سقف التمييع**، وهذا حكم هذا السقف الهش الذي خر على أصحابه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

[2] https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/2350

■ **الثاني:** المحسوبين على **دائرة الإسلام** ومن يدخل فيها من القوم، فهؤلاء **مبتدعة** بكل المقاييس، بل هؤلاء فيهم من التنازل والتمييع ما يوصلهم لبقائهم على الإسلام ومروقهم من السنة، وبعضهم قد يصل **لحد الكفر**، ولذلك تجد:

المرجئة، والأشاعرة، و بعض[3] طوائف الجهمية طرف في هذا، إذ أن التمييع أصل في مذهبهم، فماذا يُنتظر من هؤلاء الذين عقائدهم مبنية على التمييع من كل الجهات، بل المرجئة أصل مذهبهم التساهل في أمور الفرائض و اطلاق العنان للمنكرات بكل وجه من الأوجه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له ; فإن ضلال هذا أعظم ولهذا قرنت القدرية **بالمرجئة** في كلام غير واحد من السلف وروي في ذلك حديث مرفوع; لأن كلا من هاتين البدعتين تفسد

[3] غيرالمحضية لأن المحضية ليسوا مسلمين كما نقل غير واحد من العلماء

الأمر والنهي والوعد والوعيد; فالإرجاء يضعف الإيمان بالوعيد ويهون أمر الفرائض والمحارم.[4]

قلت: لأن اعتقادهم في الإيمان الذي هو القول و الإعتقاد مع عدم دخول العمل فيه (**عمل القلب و الجوارح**) يوجب إسقاط قدر الفرائض و التهوين من النواهي و المحرمات، لأن فعل الفرائض لا يزيد في الإيمان، و ارتكاب النواهي لا ينقص منه، بل يبقى مستقر.

ويقول شيخ الإسلام أيضا:

وإن كان من المرجئة، الذين إيمانهم بالوعيد ضعيف، استرسلت نفسه في المحرمات وترك الواجبات، حتى يكون من شر الخلق. بخلاف من وجد حلاوة الإيمان بمحبة الله وعلمه بأنه يحب العبادات، أنه يحب أفعالا و أشخاصا، وسرضى عن هؤلاء ويفرح بتوبة التائبين، إلى غير ذلك مما أخبر به الرسول صلى الله عليه و سلم، فإن هذا هو الإسلام الذي به يشهد العبد ألا إله إلا الله.[5]

[4] مجموع الفتاوى 105/8

[5] منهاج السنة النبوية 372/5

قلت: فلا أعلم تمييعاً يكون تحت سقف **العلمانية والليبرالية** إلا تمييع هؤلاء **المرجئة** ومن على شاكلتهم، وزد عليهم البعض من **الأشعرية** باعتقادهم أن الإيمان هو التصديق، والتصديق محله القلب فقط[6] أما غلاتهم فهم **الجهمية** الذين يرون أن الإيمان هو المعرفة فقط، ولا دخل للأقوال أو الأعمال أو الإعتقادات فيه، بل لا زيادة فيه ولا نقصان، بل إيمان جبريل كإيمان العصاة وغيرهم من أهل الفسق، وهنا يقول **ابن القيم** رحمه الله عنهم في الكافية الشافية:

وكذلك الارجاء حين تقر بالمعبود تصبح كامل الايمان
فارم المصاحف في الحشوش وخرب البيت العتيق وجد في العصيان

واقتل اذا ما اسطعت كل موحد وتمسحـــــن بالقس والصلبان
واشتم جميع المرسلين ومن أتوا من عنده جهرا بلا كتمان
وإذا رأيت حجارة فاسجد لها بل خر للأصنام والأوثان
وأقر أن رسوله حقا أتى من عنده بالوحي والقرآن
فتكون حقا مؤمنا وجميع ذا وزر عليك وليس بالكفران
هذا هو الارجاء عند غلاتهم من كل جهمي أخي الشيطان

---

[6] مع تعدد الأقوال في مذهبهم فتجد كل منظر عندهم له قول لكن التصديق فقط هذا قول المذهب

قلت: وهذه المناهج و العقائد من عقائد **المرجئة** و غلاتهم في الباب، كفيلة بالتمييع فوق التمييع، وجعل الدين بلا قيمة في أيدي أي فاسق، بل وجعل الكفر هين لين، وجعل المؤمنين كالمجرمين، فما الذي يُنتظر من وسط يسوسه **الإرجاء و التجهم**؟؟

ولو ضربت مثالا واحدا لظهر ما ظهر من فساد معتقد هؤلاء وأن تطبيقه كفيل بجلب كل أنواع الكفر و الفجور و التعامل معها بتطبيع و تأقلم ورضا.

إن عقيدة واحد من عقائد هؤلاء كفيلة بضياع الدين كامل، فلوا أن قوما اعتقدوا أن **عمل القلب أو الجوارح لا يدخل الإيمان** لكان لزاماً لهم أن يعتقدوا بإستقرار الإيمان وثباته، فيكون الفاسق الذي ركب جل المعاصي ما عدا الشرك، وترك جميع الطاعات ما عدا الشهادتين هو مؤمن عندهم كامل الإيماان، وزاد غلاتهم من **الجهمية** أن إيمانه كإيمان الملائكة و الأنبياء، فأي ضلال هذا وأي تمييع فوق التمييع، بل لو طُبق مفهومهم للأحكام من جهة **الكفر** لرأيت التمييع في أبهى

صوره البالية، فاعتقادهم أن **القصد شرط للكفر** في كل المكفرات، بل فيما هو بواح، **كسبِّ الله أو رسوله أو السحر** أو دون ذلك لسمعت من التساهل ما سمعت ولزخرفوا لك القول كأنهم حريصين أو متورعين في باب التكفير، وهم للأسف ضيعوا الدين بين يدي الأعذار التي لم تقررها الشريعة، ومن عجيب ما أعجبني أن أحد إخوتي كان يناقش هؤلاء فسألهم سؤالان، (أَشهد أنه دمر مذهب الجهمية في الباب) قال له:

لو دخلت ووجدت زوجتك تقوم بالسحر هل تُطلقها أم تقول هي لم تقصد؟ فبهت البدعي ...

وزاد سؤاله الاخر فقال: لو سبت زوجتك الله أمامك (والعياذ بالله)، هل يصح تطليقها أيضا أم لا بد لهها من القصد في كل المكفرات؟؟؟

وهنا مات الجهمي، ومات مذهبه الذي لم يسعفه في الرد، لأن من قواعده بدعية في باب التأصيل لابد أن تكون بدعية في التنزيل،

والتقعيد الخاطئ في **الإيمان** يوجب الخطأ في الأسماء و الأحكام، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأختم وأقول: إن الإرجاء أصل كل تمييع وضياع للدين، لأن لا قيود فيه، **وكما هو شعارهم:**

لا تنفع مع الكفر طاعة، كما لا يضر مع الإيمان ذنب.

سمات وصفات أهل التفريط (المميعة المتساهلين)

- وهنا أتكلم عن **أصحاب القسم الثاني** ممن هم داخلين في دائرة الإسلام من (أصحاب البدع المتساهلين في الدين)

فمن أهم سمات من يتبنى هذا الطرح المميع المتساهل:

أن جعلوا مراتب الناس في تبني أي عقيدة سواء، وجعلوا **السني كالبدعي**، وجعلوا العقائد الصحيحة كالفاسدة، ورموا الخلاف في أصل الدين وراء ظهورهم لأجل غاية الجمع و الإجتماع وتكثيل الصف، وجعلوا من له نزعة من الفرق الضالة في صف واحد لا تحت الشرع وإنما تحت الحزب، كأن لسان **حالهم**[7] يقول والعياذ بالله: **الشرع يفرق و الحزب يجمع** بل تجد لهم من التأصيلات في مسائل التنزل و الإنبطاح الشيئ الكثير و الكبير، وادعاء فهم الواقع من زاوية الصبر على جانب نصوص **البراء**، وتعميم جانب **الولاء**

[7] لسان الحال هو لازم القول، ولازم القول ليس بقول، ولا يؤخذ منه حكم، فلو قالوا هذا حقيقة لكفروا

بحجة أن الواقع يدفع لهذا، بل تكاد لا تجد فيهم الكلام عن الأسماء و الأحكام **التبديع و التكفير** لأن **الولاء** غلاب وهذه المسائل من **البراء**، و **البراء** فعله والعمل به متوقف عندهم، وأسوء الأمور كذلك حكاية اللفاظ المجملة كما بينت في الأوراق الأولى من استعمالهم لقاعدة:

نجتمع فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختفنا فيه، وأيضا الخلل في اعتقادهم في **الإيمان** موجب لهذا التمييع، من كل الجهات.

التأصيل لبيان أقسام أهل الإفراط وحكم كل قسم

- أما منهج **الغلو والتجاوز** فهذا لا شك أنه ينبت التطرف و الإسراف، و المبالغة و الإغراق و الإزهاق بغير وجه من الأوجه، بل يجعل الدين كوقود يحرق الأخضر و اليابس، وهذا أيضا على دربين:

■ **الأول:** أنشأ فصيلا من الغلاة الذين أنشؤوا دينا جديداً، ومعتقداً جديداً، وشريعة جديدة نسبوها للإسلام زوراً وبهتاناً، لذلك تجد سقف القوم هم السبئية وأخصهم الرافضة وهؤلاء لا يدخلون في دائرة الإسلام من الأساس، لأن غلوهم وتجاوزهم أوصلهم للكفر، ولَعلي أقول هم لم يدخوا في الإسلام حتى يخرجوا منه، بل وصل الحال بالسبئية إلى تأليه **علي ابن أبي طالب رضي الله عنه** وادعائهم أنه ربهم وإلاهُهم، ورازقهم، وخالقهم،[8] والعياذ بالله، فهؤلاء لا أحتاج فيهم النقولات لأن كفرهم واضح ولا يخفى على عاقل، ولم يختلف فيهم مسلم.

---

[8] " فتح الباري. (270 / 12) "

وقد تابعهم **الرافضة** في هذا الغلو (بصور ظاهرة و أخرى غير ظاهرة تحت عباءة التقية) لكن طرحهم يصبوا نحوا الغلو بجميع صوره، وذلك يشمل اعتقادهم في جل الأمور كالإمامة وهي مرتبة فوق النبوة[9]، وتحريف القرآن، تكفير كل الصحابة إلا أربعة، وتكفير أمهات المؤمنين، العصمة، البداء، المهدي، الإستغاثة بالأموات، وغيرها من صور الكفر والزندقة ...

وهؤلاء أيضا أوصلهم غلوهم هذا للكفر الصريح البواح في الباب،

سُئل الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله: هل يجوز تكفير الشِّيعة؟

الجواب: الشيعة أقسام وأنواع، ذكرها بعضُهم اثنتين وعشرين نوعًا - يعني: فرقة- لكن الباطنية منهم: كالجعفرية، والإمامية أتباع الخميني الاثنا عشرية، هؤلاء لا شكَّ في كفرهم؛ لأنهم رافضة، خصوصاً قادتهم وأئمتهم الذين يدعون إلى الشرك بالله وعبادة أهل البيت،

---

[9] يقول **الحلي** من علماء الشيعة في كتابه الالفين صفحة 89 (الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام لما سيأتي **وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص** وإلى هذا أشار الصادق بقوله عن منكر الإمامة أصلا ورأسا وهو شرهم)

يقول المرتضى في كتابه: (الشافي في الإمامة) (3 / 83):[والإمامة هي أعلى منازل الدين بعد النبوة]

ويغلون في عليٍّ، ويعبدونه من دون الله، وفي الحسن والحسين، ويرون أنهم يعلمون الغيب، وأنهم معصومون، ويدّعون أنَّ عليًّا هو الإله، هكذا النُّصيرية، وهكذا الإسماعيلية، هؤلاء من أكفر الناس، القادة والأئمَّة منهم والكبار.

أما عامَّتهم فهم جهلة ضالون، لكن أئمَّتهم الكبار وعلماءهم يعرفون هذه الأمور، ويعتقدون هذه الأمور -نعوذ بالله- ومن أضلّ الناس وأبعدهم عن الهدى -نسأل الله العافية.

وفيهم شيعة جهله، لا يغلون في أهل البيت، ولا يعبدونهم من دون الله، ولا يعتقدون أنهم يعلمون الغيب، ولكن يُفضلون عليًّا ويقولون: علي أفضل من الصديق، وأفضل من عمر، هذا غلطٌ وجهلٌ ومعصيةٌ، لكن ما يكونون كفَّارًا، يكونون عصاةً، ويكونون مبتدعةً، ولا يكونون كفَّارًا، إلا إذا غلوا في أهل البيت وعبدوهم من دون الله، وقالوا في عليٍّ وأهل البيت أنهم يعلمون الغيب، أو أنه تجوز عبادتهم من دون الله، أو قالوا أنهم أفضل من الأنبياء، وأنهم فوق محمدٍ والأنبياء، كما يقول الخميني في رسالته "الحكومة الإسلامية"

يقول: "إن أئمتنا بلغوا منزلةً ما بلغها ملك مُقرَّب ولا نبي مرسل" - نسأل الله العافية.

وحُكَّام إيران اليوم من أضلّ الناس وأكفرهم، وإن تظاهروا بالإسلام -نعوذ بالله-، لأنهم دعاة للشرك، دعاة لعبادة غير الله، دعاة للرفض، دعاة لسبِّ الصحابة، ولعن الصحابة، والغلو في عليٍّ وأهل البيت، وأنهم معصومون يعلمون الغيب، وأنهم يُعْبَدون ويُدْعَون من دون الله: يُستغاث بهم، ويُنذر لهم، إلى غير ذلك -نسأل الله العافية. [10] انتهى

قلت: وهؤلاء أيضاً ليس الموضع مناسباً لبيان حالهم من جميع الجهات، إلا أنني أحببت بيان **سقف الغلو**، وهذا حُكم هذا السقف المارق الذي خر على أصحابه وهو شؤم على كل الناس، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا أنه يدخل في هذا الشطر من الغلو بعض فرق الخوارج من المحكمة الأولى و الأزارقة وغيرهم...

[10] ما حكم تكفيير الشيعة؟ --- ابن باز

الذين يُكفرون علي وعثمان، ومعاوية و أصحاب الجمل ومن رضي بالتحكيم وغيرهم، ومنهم من يكفر القعدة منهم، ومنهم من يُجوز أن لا يكون للمسلمين إمام من الأساس، فضلا عن الخروج عليه، وتكفير أصحاب الكبائر بالكبيرة، وغيرها من عقائدهم جميعا ...

وقد سبق بفضل الله وشرحت جُل اعتقادهم وبينته في سلسلة على القناة بعنوان: حتى لا تخدع، بينت فيها بتوفيق الله جُل معتقد الخوارج وفرقهم لمن أراد التوسع.[11]

إلا أنه وجب أن يُعلم: أن ظهور الروافض لابد ويتبعه ظهور الخوارج وهما متلازمان، لابد أن يتبع كل منهم الآخر، لأنه ما ظهر الخوارج إلا لغلو الروافض في الدماء، وما ظهر الروافض إلا لغو الخوارج في الدماء، إلا أن كلاهما لا يؤتمنونَ في إمارة المسلمين، ولا يؤتمنون في القتال، وكل منهما شر من الأخر في موضع دون موضع،

[11] حتى لا تخدع- أيوب أبو العباس

فالرافضـــــة: فيهم الكفر، و الشرك والزندقة و الإلحاد، وموالاة الكفار على حساب المسلمين، والقتال مع الكفار ضد المسلمين وجحد الحق، والشرك فيهم متفشي لدرجة كبيرة جدا، والكذب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين؛ فإن الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما . والرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الأولين وتجحد من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والإلحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج.[12]

قلت: وهؤلاء حالهم لا يخفى على الأمة بجميعها، ولا يخفى على الناس شركهم وكفرهم حتى لو أظهروا التقية ما أظهروا لم يختلف الناس أن هؤلاء على ملة غير ملة الإسلام، وغدرهم واضح في كل زمان و التاريخ يشهد على هذا، وحتى لو غاب التاريخ عن البعض، لا يغيب

---

[12] مجموع الفتاوى (28/527 - 528)

حال سوريا اليوم وما صنعوا بالمسلمين في **الشام و العراق** بالإستعانة بالملاحدة و الشيوعيين.

أما الخـــوارج: ففيهم الغلو في الدماء، ويقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، ويمرقون من الأحكام، وفيهم الطيش، وحدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، وانطلقوا لآيات نزلت في الكفار فألصقوها بالمسلمين، ويتسترون بتطبيق الشريعة ظنا منهم أن تطبيقهم هو عين الشريعة، لكن جهلهم جعلهم يحكمون بالمجملات وأما تنزيلهم وتطبيقهم فنتيجته الغلو ثم الغلو، وفسادهم في الأسماء و الأحكام ظاهر لكل مطلع، وذلك بالتكفير بدون مكفر، وتطبيق الحدود بدون ضوابط، ونتيجة ذلك استباحة الدماء و الأعراض باسم تطبيق الدين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وإذا عرف أصل البدع، فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب، ويعتقدون ذنباً ما ليس بذنب، ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب. وإن كانت متواترة. ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، كما قال النبي صلى الله عليه

وسلم فيهم: "يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان"، ولهذا كفروا عثمان وعلياً وشيعتهما، وكفروا أهل صفين - الطائفتين - في نحو ذلك من المقالات الخبيثة " [13]

قلت: وهؤلاء حالهم يخفى على كثير من الناس، إلا العلماء ومن يسير على طريقهم، وشرهم واضح عند من له علم، أما الجهال فينساقون خلفهم لأجل استدلالهم بالعمومات، وذلك يتشربه العامي الجاهل بالقواعد و النصوص أو من هو غارق في بواطن الشبهات، أو من له نفسية عدوانية دموية، لكن هؤلاء ليس فيهم التقية و إن أرادوا ذلك برروا له بنص بفهمهم هم أو قد يحتمل ذلك، ومذهبهم قد يُنفر العامي الذي له فطرة، وقد يجلب الجاهل أو المتعطش للدماء، ولكن مصيبتهم أنهم يصعدون على حين غفلة من المسلمين، بل يقتلون المسلمين عند حرب المسلمين مع الكافرين بحجة إلصاق الردة بهم، بل قد يعينون الكفار (**بدون قصد منهم، وبدون شعور**) وذلك بشبهة قتل المرتدين أولى من قتل الكفار الأصلين، وفيهم الصدق و العبادة

[13] المجموع:(3/355) "

و الزهد كما دخل عليهم **ابن عباس** ووجد وجوههم فيها صفرة من كثرة التعبد، وهذا وارد **عن النبي صلى الله عليه وسلم :** " يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم " لكن ... يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، أي ليس ذلك بنافع لهم كما صرح بذلك جل الأئمة.

و أختم: أن **الرافضة** لم يُختلف في تكفيرهم لأن أصل مذهبهم الكفر و الشرك، إلا بعض العوام كما جاء في فتاوى العلماء، وقد نقلت كلام الشيخ ابن باز، أما **الخوارج** فالذين يكفرون الصحابة أيضا يلحقهم نفس الحكم، وفي تكفيرهم قولان للعلماء، لكن الشيعة المفضلة وهم **(من فضل علي على عثمان فقط)** هؤلاء لا أعلم أحد كفرهم، لأن الخلاف معهم في هذا الأمر فقط، مقارنة **بالرافضة** الذين هم على دين جديد، وأيضا من له نزعة التكفير والغلو في باب الأسماء و الأحكام دون التطرق للصحابة فهؤلاء على غير السنة كما سيأتي الحديث عنهم في الأوراقة و الأسطر القادمة.

■الثاني: الداخلون في دائرة الإسلام ومن يدخل فيها من القوم، فهؤلاء مبتدعة بكل المقاييس، بل هؤلاء فيهم من **الغلو و التسرع** ما يوصلهم لبقائهم على دائرة الإسلام ومروقهم من السنة، وبعضهم قد يصل لحد الكفر، ولذلك تجد أصحاب نزعات التكفير و التبديع بدون قواعد، والمكفرين أو المبدعين بضوابط مختلة، أو بدون قواعد و ضوابط، ويُطلق على هؤلاء **غلاة** أيضا، لأن أصل اطلاقاتهم كلها مبنية على الإفراط في الباب، ولو تأمل الفرد لوجد أن **غلاة التبديع و التكفير** مذهبهم واحد، إلا أن هؤلاء كفروا و الأخرين بدعوا ولكن القواعد واحدة في الباب، بل التشابه بينهم كبير لدرجة كبيرة، فهم لا يعظمون العالم لعلمه أو لمواقفه أو لسنته أو لأصوله وإنما يعظمون معظميهم لتعظيمهم القواعد التي هم عليها قاطبة، فمثلا تجد:

غلاة التكفير: أصحاب الإطلاقات في التكفير التي هي دون تقييد أو تقعيد، ويجعلون تلك الإطلاقات شرع من خالفه فلا حظ له

في الإسلام، وهي بمنزلة التوحيد الذي إما تكون عليه فأنت مسلم أو على غيره فأنت كافر.

غلاة التبديع: عين هذا أيضا، أصحاب الإطلاقات في التبديع التي هي دون تقييد أو تقعيد، ويجعلون تلك الإطلاقات شرع من خالفه فلا حظ له في السنة، وهي بمنزلة السنة اللازمة التي من ترك خصلة منها لم يؤمن بها لم يكن من أهلها، ولو يظهر عليه العكس.

غلاة التكفير: يحتكرون الإسلام، اسلامهم هو الصحيح، والباقي كفار ولو هم ملتصقون بما يثبت به عقد الإسلام عند الناس.

غلاة التبديع: يحتكرون السنة، و طريقتهم هي السنة الخالصة، و الباقي إما مخالفين أو حركيين أو مبتدعة، وإن لم يجدوا ما يلصقوه به، قالوا هذا ناقص، أو فيه تمييع، ويجلس مع المبتدعة.

غلاة التكفير: أحكام التكفير قطعية الدلالة ولا نقاش فيها ومن يعترض ينطرد وفيه رقة في الدين و مرجئ.

غلاة التبديع: أحكام التبديع عندهم قطعية الدلالة ولا نقاش فيها ومن يعترض ينطرد، ومن يخالف فيه تمييع و خارجي.

غلاة التكفير: يكفرون من لم يكفر من كفروه أو توقف فيه، لأن حكمهم أصل و الباقي تقليد.

غلاة التبديع: يبدون من لم يبدع من بدعوه أو توقف في تبديعه أو توقف فيه، لأن حكمهم أصل و الباقي تقليد.

غلاة التكفير: لا يعذرون الناس، ولا يتأولون لهم، بل اصدار الحكم على طرف ألسنتهم من الوهلة الأولى.

غلاة التبديع: لا يعذرون الناس أيضا، ولا يتأولون لهم، بل اصدار الحكم على طرف ألسنتهم من الوهلة الأولى كذلك.

غلاة التكفير: فيهم الطيش والسفه و الجهل، وتجد حديث عهد بالإسلام يتكلم في مسائل التكفير التي يخاف و يتورع خاصة العلماء على الخوض فيها و الطرح كذلك.

غلاة التبديع: فيهم الطيش و الجهل و سوء التربية، وتجد حديث عهد بالإستقامة أو معرفة الدين يتكلم في عالم من العلماء دون تورع أو حتى ضوابط.

غلاة التكفير: لا قواعد في الباب، لا تفريق بين نوع أو عين، خاص أو عام، إطلاق تقييد، لأن هذه الأحكام تُعطل شهوتهم في التكفير

غلاة التبديع: لا قواعد في الباب، ولا ضوابط، لا يفرقون بين القواعد المذكورة وغيرها، لأن القواعد تعطل شهوتهم في التبديع.

غلاة التكفير: العامي الذي أسلم من يومين قد يكفر العالم الذي يُقعد في المسائل من أربعين سنة دون ذرة مروءة.

غلاة التبديع: العامي الذي قرأ ورقتين من يومين قد يُبدع العالم الذي يُقعد في المسائل وله من العلم ما له دون ذرة حياء.

غلاة التكفير: عاطفيين و الشعارات الرنانة تحملهم إلى الإقدام في غير موطن الإقدام.

غلاة التبديع: حاقدين و الحمية العصبية تحملهم إلى الإقدام على أمور يراها العامي سفه، ويراه العاقل جنون، ويراه العالم إزهاق للدعوة وفضل أصحابها.

قلت: وهذه بعض الأوجه فقط تجمع بين الفصيلين ككل، ولو توسعت لما انتهيت من أوجه التشابه و الجمع بينهم، لذلك تجد أن سبب هذا الغلو يتجسد في:

أمور معلومة: كالجهل و الطيش و العامية و ادعاء العلم ...

وأمور خفيـة: (لـكن النتيجة تظهر مقدمة الأشياء)

كتقديس قول، أو شخص، أو نسبة، أو كلام، أو اجتهاد ...

ويختلف حكم كل من هذه الأمور بحسب مقدمتها ونتيجتها، لذلك رب العالمين كما نهى عن الكلام في الدين بلا علم، نهى أيضا عن الغلو فيه و التساهل،

قال ربنا سبحانه وتعالى: يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا[14]

[14] النساء 171

قال السعدي في تفسيره:

ينهى تعالى أهل الكتاب **عن الغلو في الدين وهو مجاوزة الحد والقدر المشروع إلى ما ليس بمشروع.** وذلك كقول النصارى في غلوهم بعيسى عليه السلام، ورفعه عن مقام النبوة والرسالة إلى مقام الربوبية الذي لا يليق بغير الله، فكما أن التقصير والتفريط من المنهيات، فالغلو كذلك، ولهذا قال: { وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ } وهذا الكلام يتضمن ثلاثة أشياء: أمرين منهي عنهما، وهما قول الكذب على الله، والقول بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وشرعه ورسله، والثالث: مأمور به وهو قول الحق في هذه الأمور. ولما كانت هذه **قاعدة عامة كلية،** وكان السياق في شأن عيسى عليه السلام نصَّ على قول الحق فيه، المخالف لطريقة **اليهودية والنصرانية.**

قلت: فالكلام في الدين بلا علم وبال على صاحبه و وزر عليه في الدنيا و الآخرة، والغلو و التساهل نتيجة كل واحد منهما تضييع للدين بكل الصور، وقد حذر العلماء من جل أوجه الغلو والعصبية

التي تشمل: تقديس قول، أو شخص، أو نسبة، أو كلام، أو اجتهاد، أو دعوة واعتقاد لتقليد معين في كل شيئ.

- أما القول و الشخص:

فيقول شيخ الإسلام رحمه الله: فلا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين **لشخص** إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا **لقول** إلا لكتاب الله - عز وجل - ومن نصب شخصا كائنا من كان فوالى وعادى على موافقته في **القول** والفعل فهو { **من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا** } وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل: اتباع : الأئمة والمشايخ ؛ فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفه .فينبغي للإنسان أن يعود نفسه التفقه الباطن في قلبه والعمل به فهذا زاجر. وكمائن القلوب تظهر عند المحن. وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها ؛ بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله , أو أخبر الله به ورسوله لكون ذلك طاعة لله ورسوله. وينبغي للداعي أن يقدم فيما

استدلوا به من القرآن ؛ فإنه نور وهدى , ثم يجعل إمام الأئمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كلام الأئمة.[15]

- **أما الكلام و النسبة:**

فيقول شيخ الإسلام رحمه الله: وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته , ويوالي ويعادي عليها غير النبي صلى الله عليه وسلم,ولا ينصب لهم **كلاما** يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة, بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة يوالون به على ذلك الكلام أو تلك **النسبة** ويعادون.[16]

- **أما الإجتهاد:**

فالقاعدة معلومة، أن الإجتهاد يؤجر عليه المجتهد لوصوله للحكم شرعي ما، وهو بين مصيب ومخطئ، فكيف لعاقل أن ينصب العداء و **الولاء** و **البراء** لأجل اجتهاد؟ هذا هو المرض ...

[15] مجموع الفتاوى "20 / 8

[16] 20 / 164 مجموع الفتاوى

فيقول شيخ الإسلام رحمه الله: لا يجب على المالكي ولا غيره تقليد أحد من الأئمة بعينه في جميع الدين باتفاق الأئمة الكبار[17]

قلت: وأخطر شيء هو أن يجعل الإنسان دينه **كدعوة واعتقاد لتقليد معين في كل شيئ**: **يقول شيخ الإسلام رحمه الله**:

وإذا كان الرجل متبعًا لبعض الأئمة، فرأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوي فاتبعه، كان قد أحسن في ذلك، ولم يقدح ذلك في دينه، ولا عدالته بلا نزاع، بل هذا أولي بالحق، وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ممن يتعصب لواحد معين، غير النبي صلى الله عليه وسلم، كمن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة، ويري أن **قول هذا المعين** هو الصواب الذي ينبغي اتباعه، دون قول الإمام الذي خالفه. فمن فعل هذا، كان جاهلًا ضالًا، **بل قد يكون كافرًا**. فإنه متي **اعتقد** أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الإمام الآخر، فإنه يجب أن يستتاب. فإن تاب،

[17] مختصر الفتاوى ص 45

وإلا قتل. بل غاية ما يقال: إنه يسوغ أو ينبغي أو يجب على العامي أن يقلد واحدًا لا بعينه، من غير تعيين زيد ولا عمرو.

وأما أن يقول قائل: إنه يجب على الأمة تقليد فلان أو فلان، **فهذا لا يقوله مسلم.**

ومن كان مواليًا للأئمة، محبًا لهم، يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة، فهو محسن في ذلك. بل هذا أحسن حالا من غيره ...[18]

وأختم: فهذه المراتب في الغلو خطيرة لدرجة لا توصف، وكل مرتبة لها حكم، فأرضيتها **البدعة** وسقفها **الكفر** كما نقل شيخ الإسلام رحمه الله، فتنبه.

[18] مختصر الفتاوى ص 46

سمات وصفات أهل الإفراط (الغلاة المتجاوزون)

■ وهنا أتكلم عن أصحاب القسم الثانية ممن هم داخلين في دائرة الإسلام من (أصحاب البدع _ الغلاة في الدين)

فمن أهم سمات من يتبنى هذا الطرح الغالي المتجاوز:

أن جعلوا شعارهم **اللاعذر**، وجعلوا كل من وقع في موجب للحكم ملتصق به، وجعلوا الواقع في الكفر كالكافر الأصلي، و الواقع في البدعة كالمبتدع الأصلي، ولم يفرقوا بين المقالة و صاحبها في ما عذر فيه السلف المخالف، بل جعلوا الحكم العام كالخاص دون آلية من الضوابط و القواعد، بل حكموا **بالحركية** على من لم يوافقهم (ولو لم يصرحوا خشية النقاش أو المناظرة، فالشدة تفضح ولو الأسنان تبتسم ولحن القول أشد في الفضح) ، ولم يفرقوا بين من لم يعرف الحال الذي أُصدر فيه الحكم أو الذي خالفه فيه معين، بل لم يراعوا **ما هو مقطوع به نوعا وعينا، وما هو مقطوع به عينا لا نوعا، وما هو غير**

مقطوع به لا نوعا ولا عينا، كما سيأتي الحديث عنه، بل قد يكون ما بدعوه به أو كفروه ليس موجباً للحكم، والأسوء من هذا قد لا يكون موجودا أساساً، ناهيك عن التسرع في اصدار الأحكام كأنها معلبة ومغلفة وجاهزة للتوصيل، بل تجدهم يمنعون الألقاب المفخمة عمن خالفوهم ولو ثبتت إمامتهم و علمهم في الدين إلا أن يستدلوا بقولهم فيصبحون علماء في ثانيتين، ناهيك عن التحريش و الإنتقاص و التسفيه و التقليل بحجة رد التمييع، ناهيك عن الهجر بدون موجب له وبدون توفر لضوابطه و لتطبيقه، واستباحة الأعراض بحجة الرد على المخالف، وامتحان الناس بمعظميهم أو بأقوالهم أو بشعاراتهم، كل هذا سببه الجهل بالقواعد أو تقعيد بجهل أو بجهالة و الله المستعان.

فالخلاصة: هي أن كلاً من منهج **التمميع** و **الغلو** منهج يضرب في الدين من كل الجهات فتنبه، والحد و **الوسطية** في الأمر هو ما عليه أهل السنة و الجماعة، وهو ما كتب في الأوراق السابقة من رد ما ذكرناه من منهج القوم، وما سنكتبه كذلك في الأوراق القادمة و بالله التوفيق.

منهجية أهل السنة و الجماعة بين (الإستدلال و الفهم)

- إن منهج **أهل السنة والجماعة** في باب الأسماء و الأحكام، وسط بين سائر المتجاوزين فيه، كانوا من أصحاب **التمييع** و **التساهل** أو من أصحاب **الغلو** و **التجاوز**، ولذلك خصائص تتوفر في **مذهب السلف** دون غيرهم من سائر المنحرفين في الباب، بل تتوقف عليهم فقط، منها :

1- أنهم لا يكتفون بمجرد الإستدلال[19] فقط، بل لابد من الفهم[20] أيضا، لأن الخلاف مع جل الفرق في جل الأمور العقدية وباب الأسماء و الأحكام ليس استدلالاً، وإنما فهماً للنص، لذلك فمذهب السلف كما أنهم قبلوا النصوص تواتراً، فقد قبلوا الفهم تواتراً أيضا، فكما **قال عليه الصلاة و السلام:** افترقتِ اليهودُ على إحدَى وسبعينَ فرقةً , وافترقتِ النصارَى على اثنتَينِ وسبعينَ

---

[19] لأن كل الفرق تستدل على معتقدها

[20] هذا هو عين الأمر/ وهذا ما أشار له النبي لما قال ما أنا عليه وأصحابي

فرقةً , وستفترقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في النارِ إلا واحدةً، قيل : من هي يا رسولَ اللهِ؟ فقال صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: مَن كان على مِثلِ ما أنا عليه وأصحابِي[21]

فالشاهد: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي في كل الأمور **نصاً وفهماً**، وهذا الجزء كفيل ببيان المنهج بشكل كامل، ويُفهم من النص أيضا أن فهم الصحابة للأمور الشرعية أيضا دين، لا يصح خلافه إلا فيما رخص فيه الشارع الخلاف في مسائل التنظير و الإجتهاد من المنفرد، أما جمعهم، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **إنَّ اللَّهَ قد أجارَ أمَّتي أن تجتمعَ علَى ضلالةٍ**[22]

فأمة النبي في حياته هم أصحابه، فلا يمكن لفهم الصحابة جميعا أن تعتريه الضلالة بنص الحديث.

[21] صحيح الترمذي _ للألباني 2641

[22] تخريج كتاب السنة _ الألباني 83

2- أن الفُرقة حاصلة بنص الحديث ليس شرعا و إنما كونا، لأن الشارع أمر بالإجتماع ونبذ الفرقة ككل، بل أرشد للطريق و أرشد لسواء السبيل و الصراط القويم، فلا يصح ترك الطريق الواضح الذي زكاه النبي صلى الله عليه وسلم، واتباع ما لا يصح.

3- أن جُل الأفهام المخالفة في الباب إما تجد لها قصة تاريخية أو لها مؤسس في زمن معين تفرد بإحداث قول ونتجت عنه فرقة جعل لها اسماً أو حدثاً كان السبب في بروزها، إلا مذهب السلف فمذهب السلف قديم، وقِدمه مربوط بما كان عليه الصحابة ومن تبعهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

واعتقاد الشافعي - رضي الله عنه - واعتقاد سلف الأمة كمالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه هو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم كالفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني وسهل بن عبد الله التستري وغيرهم، فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة وأمثالهم نزاع في أصول الدين، وكذلك أبو حنيفة - رحمه الله - فإن الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد

والقدر ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وهو ما نطق به الكتاب والسنة.[23]

قلت: وهذا يبين مذهب أهل السنة و الجماعة في الباب، وما تفرد به عن بقية الفرق من النسبة لمن نزل فيهم الوحي وحث على الترضي عنهم و عن اتباعهم بكل حال من الأحوال.

[23] مجموع الفتاوى 5/256

وسطية أهل السنة و الجماعة بين (التساهل و التجاوز)

- وهنا لابد من التذكير بأمور، أننا ذكرنا **العلمانية والليبرالية** كسقف في **التمييع و التساهل** وهؤلاء لا نحتاج أن نبين وسطية أهل السنة والجماعة معهم، لأن الخلاف مع هؤلاء في وجود الإسلام من أساسه، فهم يرون الإسلام (**رجعية، تخلف، اضطهاد، اقصاء، تطرف، إرهاب ...)** فكل محاولة معهم لبيان إعتدال الإسلام، وتمييعهم وتساهلهم تؤدي لرمي الألقاب المعروفة حتى يبرروا **بالحرية** التي هي أصل في هذه الأفكار من كل الوجوه.

فيبقى لنا المحسوبين على دائرة الإسلام من المبتدعة وبيان وسطية أهل **السنة و الجماعة بشكل كامل**، و هؤلاء تجد فيهم أصحاب قاعدة:

نجتمع فيما اختلفنا فيه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه وبيت بطلان هذه القاعدة أيضا في الأوراق الأولى، لأننا لا يمكن أن نجتمع مع من نخالفهم في أصل المعتقد، لأن المعتقد هو أساس الإجتماع

فلا المصلحة أو العرق أو الوسط، أو القبيلة، أو اللون، أوغيرها ...

فالإجتماع عند أهل السنة و الجماعة يكون على:

" الكتاب و السنة، بفهم سلف الأمة " وأما غير ذلك، فلا يصح الإجتماع عليه، لأن الإجتماع عليه من جهة لابد أن يُبطل الدين من جهة أخرى، وحفظ الدين هذا مطلب كامل، وضرورة من الضروريات، وأيضا لأهل السنة حد، يقفون عنده، وليس كتمييع **المرجئة و الأشاعرة و بعض الجهمية.** فأهل السنة و الجماعة يجعلون العمل إيمان والإيمان عمل، ولا يتساهلون في المعصية، بل يقولون المعصية على درجات، ولكل درجة تأثير خاص لصاحبها على الإيمان،

فهناك اللمــــم: وهذا لا يسلم منه بشر

وهناك الصغيرة: وهي المحقرات من الذنوب

وهناك الكبيرة: ما عليه حد في الدنيا أو توعد بالنار، أو غضب من الرب، أو لعنة منه

وهناك الشرك الأكبر: المخرج من الملة الموجب للخلود في النار

وأيضا لا يتساهلون في الفرائض كما تفعل هذه الطوائف، ولا يسقطون الأمر و النهي، ولا يُغلّبون جانب الرجاء حتى يتملص الإنسان من أحكام الشريعة كاملة فيصبح من أشر الخلق، بل والعياذ بالله قول **الجهمية** يبيح ترك كل الطاعات وفعل كل المكفرات ويبقى ايمانه كجبريل والعياذ بالله مرتين، بل **أهل السنة و الجماعة** عندهم الكفر قول وعمل و اعتقاد، وليس كهؤلاء من المميعة المتساهلين المبتدعة الذين جعلوا أكفر الناس و أفسدهم كأعبد الناس و أتقاهم.

فبخلاصة: التمييع يضييع الدين ضياعاً تاما بكل المقاييس، وعقيدتهم تبرر لهم هذا التمييع حتى لا يُأنبهم الضمير.

- أما أصحاب سقف الغلو:

كالرافضة، و الخوارج المكفرين للصحابة:

فأهل السنة يترضون على كل الصحابة رضي الله عنهم جميعا، ولا يتبرؤون من واحد منهم، بل يترضون عليهم جميعا ويحبونهم ويجلونهم، يقول ربنا: **(والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم)** [24] وصحابي واحد لقي النبي وآمن به ومات على ذلك ونصر النبي أفضل من الدنيا كلها في هذا الزمان، و الزمان الذي سيأتي.

وأهل السنة و الجماعة في علي و معاوية و أمهات المؤمنين وغيرهم رضي الله عنهم جميعا وسط بين **الرافضة** الذين جعلوا علي رباً و ألصقوا به صفات الرب، وبين **الخوارج** الذين تبرؤوا منه وكفروه و قتلوه عليهم من الله ما يستحقون، و وسط أيضا في **أهل البيت** رضي الله عنهم

---

[24] الحشر 10

بين **الرافضة** الذين جعلوهم يعلمون الغيبيات وما تسقط من ورقة إلا ويعلمونها والعياذ بالله، وبين **النواصب** الذين نصبوا العداء لهم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأيضا وسط في مرتكب الكبيرة بين **المرجئة و الخوارج:**

فالمرجئة قالوا أنها لا تؤثر في إيمانه لأن الأعمال لا تدخل الإيمان من الأساس، وغلاتهم قالوا إيمان الفاسق كإيمان الصالح هم سواء.

أما **الخوارج**: فقالوا أنها تسلب الإيمان وتنقضه لأنه عندهم يأتي كامل ويذهب كامل، فكفروا فاعل الكبيرة و حكموا عليه بالخلود في النار.

أما أهل السنة و الجماعة فقالوا الكبيرة تنقص الإيمان وعلى صاحبها الحد، فخالفوا المرجئة بهذا، و صاحبها مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته فخالفوا الخوارج بهذا أيضا، فهم وسط بين هذه الفرق الوعيدية.

أما المحسوبين على دائرة الإسلام من أصحاب الغلو:

- كأصحاب نزعة التكفير والتبديع بدون ضوابط

فأهل السنة و الجماعة وسط بين **غلاة التبديع و التكفير** وقد ذكرت التشابه بين الغلاة وبينته في الأوراق السابقة، والأصل بيان موقف أهل السنة و الجماعة في الباب هنا:

فالتبديع عند أهل السنة و الجماعة: ليس فيه إطلاق دون تقييد، وحتى لو أطلقوا القول بالتبديع فيكون شرعا لا يصح رفضه من جهة النوع أي المقالة المخالفة للسنة، كانت (قولاً أو عملا أو اعتقادا) أما المعين ففرقوا بين المبتدع الأصلي، ومن خالف أهل السنة في أصل، وبين الواقع في البدعة، ولم يجعلوا اطلاقه من جهة التعيين شرعا لا يصح في دين الله خلافه إلا في من أصوله بدعية وهو ملتصق بفرقة من الفرق البدعية ويُأصل لها ويدعوا لها ومحسوب عليها، أما الواقع ومن خالف في أصل فالتبديع عندهم إجتهادي، ولم يجعلوا هذا الإطلاق بمنزلة السنة من وافقه فهو على السنة ومن خالفه فليس عليها.

وأهل السنة و الجماعة: لا يحتكرون السنة، بل يقولون كل من كان على الكتاب و السنة فهو عليهما حتى يثبت العكس،ولا يبدعون الناس بالشبهة ولا الظن ولا اللبس، ولا يرمون الناس بألقاب منفرة لمجرد مخالفتهم لهم في الإجتهاد، بل يلصقون المسمى بالفرقة لتبنيها ذلك المسمى، ويلصقونه بالفرد لإلتصاقه بذلك المسمى أيضا، ولا يظلمون الناس، ولا يأكلون أعراضهم بالزور و البهتان، ولا يجعلون الدين مطية ليخرجوا حقدهم عن طريق الغيرة على السنة و الدين **والله مطلع على القلوب**، بل هم أعرف الناس بالحق و أرحمهم بالخلق، ولا يختلقون البدع للناس إذا لم يوافقوهم في شيئ من الإجتهاد، وليس لهم قاعدة من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع إلا من اجتمعت الأمة على تبديعه **كالجعد و الجهم وواصل والمريسي وابن أبي دؤاد** وغيرهم من رؤوس البدع.

وأهل السنة و الجماعة: يعذرون الناس، ويتأولون لهم، ولا يحكمون بالتبديع حتى تكون المقالة مخالفة للسنة عين المخالفة، وليس فيهم الطيش وسوء التربية بل الأمور عندهم منضبطة، ويحترمون العالِم

المخطئ ويُصوبونه، ويتأولون له، و إن بدعوه تمنوا رجوعه، والتبديع عندهم بقواعد تامة منضبطة، ميزان عدل، لا يقتحمه العامة بل للعلماء، والمقلد عندهم يقلد ويسكت ولا يدعو لتقليده ولا يعيش كمطلع بين الناس، ووجب عليه التعلم لأنه لا يصح التقليد في الحكم على الأخرين، خصوصا في مسألة الأعراض هذه، فرحمة الله على الأئمة الذين قعدوا لنا هذه القواعد وأسأل الله أن يجعلنا ممن يستمع القول فيتبع أحسنه، قولوا آمين.

أما التكفير عند أهل السنة و الجماعة: فهو على مراتب:

1- مرتبة لا يصح إيمان الشخص إلا بالكفر بها و أصحابها لأن المخالف هنا مخالف لأصل التوحيد والعقيدة ككل، وهذا يُسمى: **المقطوع به نوعا وعينا:** وهذا يشمل الكفر بما يعبد من دون الله و الكفر باليهودية و النصرانية وتكفير الكفار الأصليين جميعاً و المنتقل لملة ومن جمعت فيه النواقض، وهذا التصنيف مجمع عليه فمن خالفه فليس مسلم من الأساس.

2- تصنيف من جنس أن المخالف فيه مخالف لباب في العقيدة أو بعض أمور الإعتقاد، وهذا يسمى:

المقطوع به نوعا و غير مقطوع به عينا: لشبهة عند المعين، كأن يقول أن المعين الفلاني لم تَقم عليه الحجة، أو لفوات شرط من الشروط في الحكم عليه، أو لثبوت مانع لديه، أو لبدعة عنده **كالمرجئة و بعض الجهمية** كون أنهم يرون أن قصد الكفر شرط للكفر، و يرون أن الإستحلال شرط للكفر البواح، أو من أن بعض **الأشاعرة** يرون أن الإيمان هو التصديق بالقلب و إن عري عن القول و العمل، و هذا مفهومه أن الكفر هو التكذيب بالقلب فقط، وهذا لا يحكم بكفره عينا أما **نوعاً** فهذا الإعتقاد فاسد وبدعة وضلالة وكفر، ولو كُفر من يقول هذا عينا للزم تكفير كل الطوائف البدعية وهذا لم يقل به أحد، إذ أن التكفير بالكم هكذا لا يقول به قائل، إذ قد تكون الطائفة بدعية ولها اعتقاد كفري لكن أعيانها لا يحكم عليهم جملة، بل يحكم عليهم تفصيلا، وهذا هو المجمع عليه من أهل السنة و الجماعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله: " إن المتأوِّل الذي قصد متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكفر، بل ولا يفسق، إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس **كفَّر المخطئين فيها**، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع[25]

قُلت: ولا نستطيع أن نجزم بتعمد المخالفةِ لبعض أهل البدع، لكون أنهم متمسكين ببدعهم، لأن معرفة التعمد هذا لله عزوجل، و الله أعلم بالنية و القصد.

لأن في الحكم على المعين وجب التفصيل الممل، وهذا أصل ثابت عند أهل السنة و الجماعة ككل.

3- تصنيف من جنس أن المخالف فيه لا إلزام في الحكم **عليه لا نوعاً و لا عيناً** ، مع تقرير من أطلق التصنيف الموافقة فيه أنه وجب فيه القول بقول، **كمناط الحكم**، الكل متفق عليه في المسألة، لكن **تحقيق**

[25] " منهاج السنّة.(239 / 5) "

المناط المسألة فيها نزاع، وهذا له أمثلة كثيرة جداً، **كمسألة ترك الصلاة،** فالمجمعُ عليه في الجاحد هذا هو الكفر البواح قولا واحدا، لكن المتكاسل فيها هذا فيه نظر، صنف كفّره وهذا قول معتبر، وصنف فسّق وهذا أيضا قول معتبر، فلا الذي كفر قال للذي فسق أنت **مرجئ،** ولا الذي فسق قال للذي كفر أنت من **الخوارج**، بل المسألة تدخل حيز الإجتهاد و التقليد من الأخر، و نعوذ بالله من أقوام يريدون إغماض الخلاف في المسألة وتجريم المخالف فيها، وبعض الناس للأسف وصل به الحال للتبديع بهذه المسألة، و وصل الحال به بزعمه تضليل المخالف أو تسفيهه، وبعضهم وصل به الحال لنقل المسألة من راجح و مرجوح إلى قول فصل لا يصح في دين الله خلافه، ولا يصنع هذا كإنتصار لقوله وإنما كتقرير للفرقة من جهة **عنزة ولو طارت،** ولا نستطيع أن نقول لمن يريد أن يُحدث **قولا ثالثا** في المسألة ويريد شق الصفين إلا حسبي الله ونعم الوكيل.

وكمثال أخر: فالكل مجمع على أن **الخوارج** قوم سوء، عصاة لله ورسوله، وأنهم طائفة بدعية، لكن الحكم هل هم كفار أم من الكفر فرّوا ؟ هذا فيه نظر، فصنف كفر وهم طائفة من العلماء ولهم استدلال في هذا، وصنف بدع وترك الأمر أنهم داخل دائر الإسلام، رغم أن الجميع متفق على أنهم مارقة، وذلك من كلا الطرفين، و يدخل في هذا عدم الموازنة بالأدلة، بل السلف في هذا الباب اختلفوا في أعيان الناس، **كالحجاج بن يوسف الثقفي،** و بعض أعيان أهل البدع، بل واختلفوا في الرواة أنفسهم، **كعمرو بن شعيب،** هذا يقول فيه **صدوق،** و الأخر يقول فيه **حديثه عندنا واه،** لكن لم يضلل بعضهم بعضا، ولم يسفه بعضهم بعضا، ولم يرمي بعضهم بعضا بشيئ مما يجري في هذا الزمان.

و أيضا من ضمن هذه المسائل التي تشمل الإتفاق في **مناط الحكم** و الإختلاف في **تحقيق المناط،** كمسألة الحكم على المعين ممن ينتمي لطائفة بدعية أو كفرية، أو فعل شيئ من المكفرات الظاهرة، لشبهة لدى صاحب الحكم في عدم إلصاق الحكم به، وذلك لتأويل،

أو لعذر رأى عليه ذاك المعين، كإكراه، أو زوال عقل أو غيرها، فهذا لا يحكم بتضليل الفرد فيه.

وكمثال على الطوائف البدعية:

كالرافضة و **المعتزلة** و غيرهم من الطوائف البدعية، فالكل متفق **نوعاً** أن اعتقادهم ضلال و منه الكفر، لكن المعين منهم من يقول بمقالتهم، هذا أيضا فيه نظر، وسبق الحديث عن هذا في بداية الأوراق، كما نقل الشيخ ابن باز في فتوته أيضا[26]

وكمثال على الوقوع في المكفرات الظاهرة:

الكل مجمع على أن سب الله أو النبي أو التشريع أو الإستهزاء به، هذا كفر بواح، لا نقاش فيه، لكن لو أن ولداً سب الله، هل يحكم عليه بما سبق ذكره؟

هذا أيضا فيه نظر، البعض قد يقول الصغير لا أحكام عليه، بناءا على الأصل الثابت الذي هو حديث:

رفع القلم عن ثلاث ومنهم عن الصبي حتى يحتلم؛[27]

---

[26] هل يجوز تكفير الشِّيعة؟

[27] صحيح أبي داود 4399

ولكن يأت آخر يقول: هذا أنبت فيلحقه الحكم،

ويأتي آخر فيقول: طالما فعل مثل هذا إذن يُميز،

ويأتي اخر ويقول:سمع غيره فقال ما سمع، فقلده ولا يدري ماقال،

ويأتي اخر ويقول: الطبيب الذي حكم عليه في أنه صغير ليس كفؤ،

أو عنده بدعة في هذا الباب،

بل قد يأتي أخر ويقول: رأيته مكرها و قد هدده واحد بكذا وكذا..

قلت: وهذا هو التقعيد عند أهل السنة في مسألة التكفير، لا كما يصنع الغلاة، فأهل السنة و الجماعة يراعون كل قسم مما ذكرناه في الأوراق السابقة، ويفرقون بين المراتب، فمرتبت **المقطوع به نوعا وعينا** لا يصح في دين الله خلافها، و أما مرتبة **المقطوع به نوعا وغير مقطوع به عينا** فالإجتهاد عندهم مُثبت في الباب،ولا يجعلون اجتهادهم عاماً،ولا يجعلون اجتهادهم عين الإسلام، من خالفه فهو مرتد ومن وافقه فهو المسلم الموحد، وأحكام التكفير عندهم قابلة للنقاش والأخذ و الرد فلو كفر تسعة وتسعون عالماً رجلاً معيناً ولم يكفره عالم واحد لا يلزم من العدد صحة قولهم وبطلا قوله، لأن القواعد واحدة وانما اختلِف

في الإسقاط، ولا يرمونه بالإرجاء أو ما شابه ذلك، ولا يكفرون من لم يقلدهم في تكفير المعين الذي في الحكم عليه اللبس، بل تبقى المسألة حيز الإجتهاد، وإذا كانت مسألة من مسائل التنزيل فيها العذر و غيره تأولوا للشخص فليس عندهم شهوة التكفير، ولا يكفرون المعين بمجرد الوقوع في الكفر إلا ما هو **بواح ولا عذر فيه، كسب الله، سب رسوله، القول أن الشريعة لا تصلح في هذا الزمان، إنكار الملوم من الدين بالضرورة وليس لصاحبه عذر شرعي ثابت كالإكراه، زوال العقل، النوم ...** بل يتريثون في الحكم عليه، وإن كانت المسألة خفية بينوا له وأزالوا عنه الشبهة وعلموه، وليس فيهم الطيش ولا يُدخلون العوام هذه المسائل بل يحذرونهم من المجازفة في الباب، ولهم قواعد منضبطة أيضا، وأعذار منضبطة، لا هم **خوارج** متعطشون للدماء ولا هم **مرجئة** متساهلون في الدين ومضيعيين له، بل لهم ميزان ثابت، وليسوا عاطفيين في الباب ولا يكفرون من كفرهم لأجل أنه كفرهم، بل يكفرون من كفره الله ورسوله وتوفرت فيه شروط التكفير وانتفت عنه الموانع من الإمتناع عن إلصاق الحكم به، ويرعون الضوابط كالعقل، وأن يصدر القول أو الفعل الموجب للتكفير، وأن

يعلم أن هذا القول أو الفعل موجب لهذا الحكم و أن لا يكون متأولاً،
فالضوابط عند أهل السنة واضحة وضوحا تامة وفقهم الله.

- أما أصحاب تقديس القول، أو الشخص، أو النسبة، أو الكلام، أو الإجتهاد، وكالدعوة واعتقاد لتقليد معين في كل شيئ:

فهذه الأمور بينتها من كلام شيخ الإسلام و أنها تخالف الشريعة كاملة، **فأهل السنة و الجماعة** لا يقدسون القول، بل يتابعون العالم ويقلدونه في ممسائل الإجتهاد، ولا يجعلون قوله و اجتهاده ديناً لا يصح في دين الله خلافه، ولا يُنصّبون للأمة كلاماً يعقدون عليه الولاء و البراء، إلا لكلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، ولا يدعون لنسبة إلا للإنتساب للإسلام " **هو سماكم المسلمين** " [28] و السنة " **عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين** " [29]ولما التصقت الفرق الضالة بالمسمى، وجعلوا الإسلام لفظاً عاماً لإدخال عقائدهم الباطلة فيه، وادعائهم أن عقائدهم من الإسلام و السنة، انتسب أهل السنة و الجماعة **للسلف** وهم الصحابة و التابعين ومن

---

[28] الحج 78

[29] مسند أحمد 17144 – الترمذي 2676

تبعهم، بنص الحديث " **خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم "**[30]

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: ولا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه بل يجب قبول ذلك منه، لأن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً. [31] انتهى

و أهل السنة و الجماعة السلفية أهل الحديث لا يعقدون الإيمان في معين فضلا عن تقليده، بل قاعدتهم معلومة:

كل يؤخد من قول ويرد إلا النبي صلى الله عليه وسلم.

وأهل السنة و الجماعة لا يدعون لتقليد واحد من الأئمة الأربعة أو غيرهم في كل شيئ، ولا ينبذون التمذهب على اطلاقه ولا يدعون له على اطلاقه، بل يتمذهبون ويتعبدون لله بذلك، ولو أن مذهبهم ضعيف في قول اتبعوا من له التقعيد الصحيح و الدليل الواضح، ولا يحرمون الخروج عن المذهب كالمتعصبة الغلاة في هذا الباب الذين يقولون مذهبنا أحق المذاهب و البقية ضلال، ولا يخرجون عن

[30] صحيح البخاري 3651

[31] مجموع الفتاوى 4/149

فهم المذاهب أو السلف كلهم لإحداث قول جديد ادعاءا لفهم الأدلة، بل يقلدون الأئمة رضي الله عنهم و لو كان التقعيد في القول ضعيفاً قلدوا غيرهم ولا يتهاجرون عن هذه الأمور، ولا يتنافرون، ولا يتنابزون ويتقاطعون، يقول شيخ الإسلام رحمه الله:

وأما الاختلاف في الأحكام، فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة، ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير، وقد قال النبي ﷺ لأصحابه يوم بني قريظة: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة) فأدركتهم العصر في الطريق، فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وفاتتهم العصر. وقال قوم: لم يرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق، فلم يعب واحدًا من الطائفتين. أخرجاه في الصحيحين، من حديث ابن عمر. وهذا، وإن كان في الأحكام فما لم يكن من الأصول المهمة، فهو ملحق بالأحكام. انتهى[32]

---

[32] مجموع الفتاوى 24-174

قلت: وهذا مذهب **أهل السنة و الجماعة** رضي الله عنهم جميعا، وهو وسط بين **أهل التمييع و الغلاة**، وبين **الخوارج و المرجئة**، وبين **الرافضة و الخوارج و النواصب**، وبين **غلاة التبديع و التكفير**، وبين **متعصبة الرأي أو المعين أو الكلام أو المذهب**، فهم لهم ميزان وميزانهم الحق و الحق لا يرفضه إلا متكبر كان مميعاً متساهلاً أو غالياً متجاوزاً فالله حسيبه يوم القيامة.

كتبه أخوكم أيوب أبو العبـــــاس
غفـــر الله له وسامحه على تقصيــــــره

حسابي فايسبوك : https://cutt.us/ItiVT
قناتي تيليجرام : https://t.me/Atabatasl1
رسائلي و كتبي: https://cutt.us/QHHrl

الأسماء والأحكام

بين تجاوز الغلاة، وتساهل المميعة، و وسطية أهل السنة و الجماعة

أيوب أبو العباس

غفر الله له وسامحه